

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025- 247970

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025- 247970

المقامة

## المستأنفتين

من/هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

المكلف، سجل تجاري رقم (...)

المستأنف ضدهما

ضد/ المكلف ضده، سجل تجاري رقم (...)

وهيئات الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنَّه في يوم الأربعاء الموافق 27/08/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (1446-99-106) شارط 17/01/1446هـ، بحضور كُلّ من:

## الأستاذ/ ... رئيساً

الأستاذ/ ... عضواً

عضوًا / الدكتور ...

وذلك للنظر في الاستئنافين المقدمين من كلا من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ومن / (...), هوية رقم (...) بصفته مالك المؤسسة المستأنفة، على القرار الابتدائي رقم (CFR-2025-246593) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية (كشاف دقيقه - لمبة) عائدة للمدعي عليها عن طريق منفذ جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 20/06/1435هـ، فساحت بتعهد عدم التصرف لحين ظهور نتيجة الجهة المختصة، ووردت إفادة المختبر بالنتيجة رقم (...) بتاريخ 05/07/1435هـ، المتضمن عدم المطابقة من حيث الوسم والإرشادات، وتمت مخاطبة المستورد لإعادة الأصناف غير المطابقة إلا أنه لم يتجاوب، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض قراراً رقم (1/2998) لعام 1442هـ، القاضي منطوقه بما يأتي:

2- إلزامه بغرامة مبلغ وقدره (5000) خمسة آلاف ريال مخالفة للإجراءات الجمركية استناداً للمادة (30) الفقرة الأولى من اللائحة التنفيذية لنظام الجمارك الموحد .

3- عدم إدانة (...) سجل تجاري رقم (...) لمالكها (...) سجل مدنى رقم (...) غيابياً بالتهريب الجمركي.

وتقدمت المدعي عليها بالاعتراض على القرار الصادر غيابياً في حقها، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى

بالإضافة إلى قرارها رقم (CFR-2024-147551) لعام 2024م القاضي منطوقه بما يأتي:

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025- 247970

الهادر في الدعوى رقم: PC-2025- 247970

"عدم قبول الاعتراض شكلاً لغواط المدة النظامية."

وعليه تقدمت المدعى عليها بالاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-147551) لعام 2024م، وأصدرت اللجنة الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (CR-2024-232252) القاضي منطوقه بما يأتي:

"أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه(...), سجل تجاري رقم (...), سجل مدنى رقم (...), ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2024-147551)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانياً: وفي الموضوع، إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لإعادة نظرها، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار."

وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، عليه أصدرت قرارها - محل الاستئناف - رقم (CFR-2025-246593) القاضي منطوقه بما يأتي:

"1- عدم إدانة المدعى عليه (...), سعودي الجنسية بموجب هوية وطنية رقم (...) مالك (...) سجل تجاري رقم (...) بالتهريب الجمركي.

2- إلزامه بغرامة مخالفة إجراءات جمركية بمبلغ وقدره (1,000) ألف ريال.

3. رد ماعدا ذلك من طلبات."

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من المستأنفة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن القرار جانب الصواب في طيات أسبابه بإعمال السلطة التقديرية في تحديد مدى ضرر المخالفة التي بموجبها صدر تقرير الجهة المختصة بعدم المطابقة للمواصفات والمقاييس المعتمدة دون النظر إلى أن المواصفات المعتمدة ما هي إلا شرط ومعايير للبضائع المستوردة داخل الدولة وضفت لغاية حماية المستهلك وهو ما أكد عليه المنظم في المادة (56) من نظام الجمارك الموحد، كما تضمنت أسباب القرار اجتهاد اللجنة في تكييف الواقع على أنها مخالفة إجراءات جمركية في حين أن المنظم قد جاء بنصوص واضحة وصريحة بتعريف التهريب الجمركي وحصر ما يدخل في حكمها بصورة خاصة وهو ما ينطبق على الواقع محل الدعوى بقيام المؤسسة بالتصرف بالإرسالية التي ثبت عدم مطابقتها للمواصفات المعتمدة وإخلالها بالتعهد السندي الموقع من قبلها، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلاً، ونقض القرار الابتدائي، والحكم مجدداً بإدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل ثلاثة أمثال قيمة البضاعة، ومصادرة البضاعة أو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة من مالك المؤسسة المستأنفة (...) تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأنه لم يتم فسح البضاعة من قبل الجمارك والبضاعة لم تسلم لهم أبداً، كما أنه

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025- 247970

الهادر في الدعوى رقم: PC-2025- 247970

لم يقع على أي تعهد خاص بالإرسالية محل الدعوى، ذلك إن التعهد المرفق ضمن ملف الدعوى قد تم إرفاقه بغير وجه حق كونه يخص إرسالية قديمة وهو صورة وليس أصل، إضافة إلى أن خانة التاريخ ورقم البيان الجمركي فارغة، كما يدفع بعدم توفر الركن المادي والمعنوي لجريمة التهريب الجمركي، واختتمت بطلب قبول الاعتراض شكلاً وموضوعاً، وإخلاء سبيله من التهمة المنسوبة إليه.

وباطل العلة الجمركية الاستئنافية على المذكورة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن المستأنف قد أقر باستلام الإرسالية الواردة له، كما أقر بعدم التصرف بالبضاعة حتى يتم فسحها من جهة الاختصاص، وبذلك يكون ادعائه بعدم استلام البضاعة هو كلام مرسى لا يعده الدليل، وأن الثابت من خلال المستندات المقدمة هو استلامه للبضاعة والتصرف بها، مخالفًا بذلك نص التعهد الموقع من قبله، كما أن الإرسالية هي ملك للمستأنف بموجب بيان الاستيراد محل الدعوى، واختتمت بطلب رفض الاستئناف المقدم من المؤسسة شكلاً وقبول الاستئناف المقدم من الهيئة شكلاً وموضوعاً، واحتياطياً رفض الاستئناف المقدم من المؤسسة موضوعاً، وقبول الاستئناف المقدم من الهيئة شكلاً وموضوعاً.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 1447/03/04هـ، الموافق 2025/08/27م، وفي تمام الساعة (02:03) مسأة، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد، استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجممركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ: للنظر في الاستئنافين المقدمين من كلاً من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ومن (...) على القرار رقم (CFR-2025-246593) وتاريخ 2025/02/02م، الهادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئنافين المقدمين من قبل المستأنفين، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

### الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجممركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025- 247970

الهادر في الدعوى رقم: PC-2025- 247970

وحيث تم إبلاغ المستأنفة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) بالقرار الابتدائي بتاريخ 03/03/2025م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ 26/03/2025م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث تم إبلاغ المستأنفة (...) بالقرار الابتدائي بتاريخ 03/03/2025م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ 09/03/2025م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليها من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما تقدمت به هيئة الزكاة والضريبة والجمارك من دفع لا تغير من النتيجة التي انتهت إليها القرار محل الاستئناف، ذلك إن التعهد المستند الذي تطالب الهيئة بإدانته المؤسسة ومالكها نظير مخالفته بناءً على الفقرة (17) من المادة (143) من نظام الجمارك الموحد كان قبل سريان تلك الفقرة، إلا أن ذلك لا يعفي المستورد من مسؤولية استيراد بضائع مخالفة للمواصفات الفنية، وحيث إن المخالفات المرتبطة بالبضاعة محل هذه الدعوى هي في حقيقتها ملاحظات شكيلية تتعلق بعدم مطابقة الإرسالية من حيث الوسم والإرشادات بحسب ما أثبته تقرير المختبر المرتبط بالإرسالية محل الدعوى؛ الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى تقرير عدم وجود ما يستدعي إدانته المستورد بالتهريب الجمركي وذلك فيما يخص الواقعة محل الدعوى، وهو ما اتفقت معه اللجنة الاستئنافية مع ما انتهت إليه اللجنة الابتدائية مصدرة القرار محل الاستئناف من تقرير عدم إدانته المستورد بالتهريب الجمركي، وأما فيما يتعلق بإيقاع الغرامات الجمركية فإن الاختصاص بإيقاعها منعقداً للهيئة دون اللجان؛ الأمر الذي تنتهي معه اللجنة الاستئنافية إلى تقرير إلغاء الفقرة (2) من منطوق القرار محل الاستئناف، عليه وحيث كان الأمر كما ذكر، فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025- 247970

الهادر في الدعوى رقم: PC-2025- 247970

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً المقدم من / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ورفضه موضوعاً.

ثانياً: قبول الاستئناف شكلاً المقدم من / (...), سجل تجاري رقم (...) لمالكها / (...), هوية رقم (...), وفي الموضوع تأييد القرار الابتدائي بما قضى به من عدم إدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي وإلغاء الفقرة (2) منه، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) و تاريخ 08/04/1445هـ.

وصل اللهم وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...،

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.